الفصل العاشر

مالثوس في إفريقية: الإبادة الجماعية في رواندة

معضلة ■ الأحداث في رواندة ■ أكثر من مجرد كراهية عرقية
استفحال المشكلة في كانما ■ الانفجار في كانما ■ لماذا حدث ذلك؟ ■

عندما كان عمر ابنيّ التوءمين 10 سنوات، وعندما بلغا من العمر 15 سنة، اصطحبتهما وزوجي في عطلتين عائليتين إلى شرق إفريقية. مثل العديد من السياح الآخرين، دهش أربعتنا من اللقاء المباشر مع حيوانات إفريقية الكبيرة، وتضاريسها الطبيعية وشعبها. بغض النظر عن الطريقة التي كنا قد شاهدنا بها حتى ذلك الوقت الحيوانات البرية تسير أمام شاشة التلفاز في برنامج ناشونال جيوغرافيك (جغرافية وطنية) ونحن مرتاحون في غرف معيشتنا، إلا أننا لم نكن مستعدين لرؤية، وسماع، ورائحة الملايين منها في سهول سيرنجيتي، فيما كنا نجلس في لاند روفر محاطين بقطعان تنتشر حول سيارتنا إلى الأفق في كل الاتجاهات. لم يجعلنا التلفاز مستعدين أيضاً لحجم فوهة بركان نغورونغورو الهائلة والأرض الخالية من الأشجار، وشدة انحدار وارتفاع جدرانها الداخلية التي حاول أحد نزلاء الفندق السياحي النزول من حافتها إلى أرضيتها.

أدهشنا شعب شرق إفريقية أيضاً، بودّهم وترحيبهم بولدينا، وملابسهم الملونة - وأعدادهم الكبيرة. إن القراءة المجردة عن «الانفجار السكاني» شيء، ومقابلة صفوف من الأطفال الأفارقة، يوماً بعد آخر، على طول الطريق، والعديد منهم بالحجم نفسه وعمر ابنيّ، يصرخون على سيارات السياح التي تمر بهم طلباً لقلم رصاص يمكنهم استعماله في مدارسهم شيء آخر تماماً. تأثير تلك الأعداد من الناس في الطبيعة واضح للعيان حتى على امتداد الطرق حيث ينطلق الناس لعمل شيء ما. الأعشاب في المراعي متناثرة وترعاها قطعان الأبقار، والأغنام والماعز. يرى المرء أخاديد تعرية حديثة، تجري في قاعها جداول بنية اللون من الطمي الذي ينجرف من المراعي.

obeikandl.com

يزيد كل هؤلاء الأولاد من نسب النمو السكاني في شرق إفريقية التي تعد الأعلى في العالم: 4.1% سنوياً في كينيا، مما يعني مضاعفة عدد السكان كل 17 سنة. كان ذلك الانفجار السكاني قد ظهر على الرغم من أن إفريقية كانت القارة التي استوطنها البشر بعد وقت طويل من استيطانهم لقارات أخرى، لهذا ربما يتوقع المرء بسذاجة أن يكون عدد سكان إفريقية قد وصل إلى مستوى مستقر منذ زمن طويل. في الواقع، ازداد عدد السكان بشكل كبير مؤخراً لأسباب عديدة: زراعة محاصيل العالم الجديد (ولا سيما الذرة، والفاصولياء، والبطاطا الحلوة، المنيهوت المعروف باسم القريسة)، وتوسيع القاعدة الزراعية وزيادة إنتاج الطعام أكثر مما كان ممكناً في السابق مع محاصيل إفريقية محلية فقط؛ وتطوير العادات الصحية، والطب الوقائي، ولقاحات للأمهات والأطفال، وتوفير المضادات الحيوية، ومكافحة الملاريا وأوبئة إفريقية قاتلة أخرى؛ الوحدة الوطنية وتثبيت الحدود القومية، مما فتح المجال لاستيطان بعض المناطق التي لم تكن مأهولة في السابق وتتقاتل من أجلها دول صغيرة متجاورة.

غالباً ما تتم الإشارة إلى المشكلات السكانية مثل تلك التي تواجه شرق إفريقية بأنها «مالثوسية»، لأن الاقتصادي وعالم السكان البريطاني توماس مالثوس نشر سنة 1798 كتاباً شهيراً أوضح فيه أن نمو عدد السكان سيفوق نمو إنتاج الطعام. يعزى سبب ذلك (كما قال مالثوس) إلى أن عدد السكان يتزايد بشكل لوغارتمي (أسّي)، فيما يزداد إنتاج الطعام بشكل حسابي. على سبيل المثال، إذا كان الوقت اللازم لتضاعف عدد السكان 35 سنة، سيتضاعف هؤلاء من 100 شخص سنة 2000، إذا استمر عددهم بالنمو، ليصل إلى 200 نسمة سنة 2035، وسيتضاعف العدد بالمقابل إلى 400 نسمة سنة 2070، وسيتضاعف ذلك إلى 800 نسمة سنة 2105، وهكذا. لكن إنتاج الطعام يزداد بنسب أقل من ذلك: إن تحقيق اختراق مهم في الزراعة يجعل إنتاج القمح يزداد 25%، ويرفع اختراق آخر الغلة بنسبة إضافية مقدارها 20%. هذا يعني وجود فرق رئيس بين نمو عدد السكان ونمو إنتاج الطعام. عندما ينمو عدد السكان، ينجب الأشخاص الجدد الذين ينضمون إليهم أولاداً من جديد - كما هي حالة الفائدة المركّبة، حيث

الفائدة تستحق فائدة. يسمح ذلك بنمو أسّي. بالمقابل، لا ينتج عن زيادة إنتاج الطعام زيادة أخرى في الغلة، وتقود فقط إلى نمو حسابي في إنتاج الطعام. لهذا ينحو السكان لاستهلاك كل الطعام المتوافر دون أن يتركوا فائضاً، إلا إذا توقف نمو السكان نفسه نتيجة مجاعة، أو حرب، أو مرض؛ أو نتيجة اعتماد الناس إجراءات وقائية (مثلاً: منع الحمل أو تأخير الزواج). النظرية -التي ما تزال واسعة الانتشار اليوم- القائلة إننا نستطيع تحقيق سعادة البشر بمجرد زيادة إنتاج الطعام، دون كبح جماح النمو السكاني في الوقت نفسه، محكوم عليها بالإخفاق أو هكذا قال مالثوس.

كانت صحة آرائه التشاؤمية موضع جدال كبير. بالفعل، هناك دول حديثة عملت على خفض نمو سكانها بوسائل طوعية (مثلاً: إيطالية واليابان) أو عبر طرق تشرف عليها الحكومة (الصين). لكن رواندة المعاصرة تمثّل حالة يكون فيها أسوأ تصور تخيله مالثوس ممكناً. يتفق كل من مؤيدي ومعارضي مالثوس على أن المشكلات البيئية والسكانية التي تنشأ عن استعمال الموارد بطرق غير مستدامة ستلقى حلاً في النهاية بشكل أو بآخر: إن لم يكن بطرق سارة من اختيارنا، ستكون بوسائل غير لطيفة لا علاقة لنا بها، مثل تلك التي تخيلها مالثوس سابقاً.

قبل بضعة شهور، فيما كنت أدرّس صفاً جامعياً عن المشكلات البيئية للمجتمعات، وصلت إلى الصعوبات التي تواجه المجتمعات عادة في محاولتها التوصل إلى اتفاق بشأن النزاعات البيئية. رد أحد طلابي بالقول إنه يمكن حل الخلافات، ولطالما تكرر ذلك، في سياق النزاع. لم يكن الطالب يعني بذلك أنه يفضل الجريمة بوصفها وسيلة لتسوية النزاعات. بدلاً من ذلك، كان يقول إن المشكلات البيئية غالباً ما تؤدي إلى نزاعات بين الناس، وإنه يتم حل تلك النزاعات في الولايات المتحدة ضمن المحاكم، وإن المحاكم تقدم وسائل مقبولة لحل النزاعات، ولهذا ينبغي للطلاب الذين يجهزون أنفسهم للعمل في مجال حل المشكلات البيئية أن يتآلفوا مع النظام القضائي. تقدم قضية رواندة مجدداً مثالاً توضيحياً: كان طالبي محقاً تماماً بشأن التوصل إلى حل عبر النزاع، لكن النزاع ربما يؤدي إلى ظهور وسائل غير سلمية للحل لا تكون المحاكم ضمنها.

في العقود الماضية، أضحت رواندة وجارتها بوروندي متلازمتين في أذهاننا بشيئين: عدد السكان الكبير، والإبادة الجماعية (صورة 21). إنهما البلدان الأعلى كثافة سكانية في إفريقية، وبين الأعلى كثافة في العالم: معدل الكثافة السكانية في رواندة أكبر ثلاثة أضعاف من ثالث بلد في إفريقية (نيجيريا)، وعشرة أضعاف من تنزانية المجاورة. نجم عن الإبادة الجماعية في رواندة ثالث أكبر عدد من القتلى بين الإبادات الجماعية في العالم منذ سنة 1950، ولم تتفوق عليها سوى عمليات القتل في سبعينيات القرن العشرين في كمبودية والمجازر التي حدثت سنة 1971 في بنغلاديش (باكستان الشرقية في ذلك الوقت). نظراً لأن عدد سكان رواندة أكبر عشر مرات من عدد سكان بنغلاديش، فإن نطاق الإبادة الجماعية في رواندة، وفقاً لعدد السكان الذين لقوا حتفهم، أكبر من تلك التي شهدتها بنغلاديش وتأتي في المرتبة الثانية بعد كمبودية فقط. كانت الإبادة الجماعية في بوروندي على نطاق أضيق من رواندة، ونجم عنها «فقط» بضع مئات آلاف الضحايا. ما يزال ذلك كافياً لوضع بوروندي في المرتبة السابعة في العالم منذ سنة 1950 بعدد ضحايا الإبادة الجماعية، وفي المرتبة الرابعة بنسبة عدد السكان الذين لقوا حتفهم.

كنا قد اعتدنا على ربط الإبادة الجماعية في رواندة وبوروندي بالعنف العرقي. قبل أن نفهم ما يوجد إلى جانب العنف العرقي، ينبغي أن نبدأ بمعرفة الخلفية التي أدّت إلى تلك الإبادة الجماعية، والتاريخ الذي قاد إليها، والتفسير المعتاد لها الذي سأعرضه الآن. (سأذكر لاحقاً بعض المناحي التي يكون فيها هذا التفسير المعتاد خاطئاً، أو ناقصاً، أو مفرطاً في البساطة). يتألف سكان كلا البلدين من مجموعتين رئيستين فقط، هما الهوتو (كانت تشكل أصلاً نحو 85% من السكان) والتوتسي (نحو 15%). أدت المجموعتان تقليدياً دورين اقتصاديين مختلفين إلى حد ما؛ وفيما كان الهوتو مزارعين أساساً، عمل التوتسي في الرعي. يقال دائماً إن أوصاف المجموعتين مختلفة؛ فالهوتو في العادة أقصر قامة، وأكثر بدانة، وأغمق لوناً، وأنوفهم مستوية، وشفاههم سميكة، وذقونهم عريضة؛ فيما التوتسي أطول قامة، وأكثر نحولاً، وجلودهم شاحبة، وشفاههم رقيقة، وذقونهم رفيعة. يُفترض أن الهوتو قد استقروا في رواندة وبوروندي أولاً، من الجنوب والغرب؛

فيما التوتسي شعب من حوض النيل يفترض أنه قد وصل لاحقاً من الشمال والشرق ونصّبوا أنفسهم سادة على الهوتو. عندما استولت الحكومتان الاستعماريتان الألمانية (1897) والبلجيكية (1916) على زمام الأمور، وجدتا أن من المناسب الحكم عبر وسطاء من التوتسي، الذين عدوهم متفوقين عرقياً على الهوتو بسبب لون جلد التوتسي الفاتح ومظهرهم الأقرب إلى الأوروبيين أو «الحاميين». في ثلاثينيات القرن العشرين، طلب البلجيكيون من الجميع البدء بحمل بطاقة هوية تدل على ما إذا كانوا من الهوتو أو التوتسي، ومن ثم زادت بشكل ملحوظ من التمييز العرقي الموجود أصلاً.

حقق كلا البلدين الاستقلال سنة 1962. فيما كان الاستقلال يقترب، بدأ الهوتو في كلا البلدين الصراع للتخلص من هيمنة التوتسي وتعويضها بسيطرة الهوتو. تصاعدت أحداث عنف صغيرة تمثلت بقيام الهوتو بقتل التوتسي، والتوتسي بقتل الهوتو. كانت النتيجة في بوروندي أن التوتسي نجحوا في الحفاظ على سيطرتهم، بعد ثورتي الهوتو سنتي 1976 و1970-1972 التي تبعها قيام التوتسي بقتل بضع مئات آلاف الهوتو. (يوجد بالتأكيد شك بشأن الرقم الذي جرى تقديره والعديد من أرقام حالات الوفاة والنفي اللاحقة). في رواندة، على أي حال، كانت للهوتو اليد العليا وقتلوا 20.000 (أو ربما 10.000 فقط؟) توتسي سنة 1963. أثناء العقدين اللاحقين، هرب ما يصل إلى مليون رواندي، خاصة من التوتسي، إلى المنفى في الدول المجاورة التي حاولوا انطلاقاً منها غزو رواندة، وأسفر ذلك عن قيام الهوتو بأعمال قتل انتقامية ضد التوتسي. استمر الأمر على ذلك المنوال لغاية سنة 1973 عندما نجح جنرال من الهوتو ويدعى هابياريمانا بقيادة انقلاب ضد الحكومة السابقة التي هيمن عليها الهوتو وقرر ترك التوتسي بسلام.

في ظل حكم هابياريمانا، ازدهرت رواندة طوال 15 سنة وأصبحت مقصداً مفضلاً للمساعدات الأجنبية من مانحي ما رواء البحار، الذين كان بمقدورهم الإشارة إلى بلد مسالم يتمتع بمؤشرات متطورة في مجالات الصحة، والتعليم والاقتصاد. لسوء الحظ، توقف تطور الاقتصاد في رواندة نتيجة الجفاف وتراكم المشكلات البيئية (ولا سيما التصحر، وتعرية التربة، وفقدان خصوبة التربة)، وترافق ذلك سنة 1989 بتراجع

كبير في الأسعار العالمية لصادرات رواندة الرئيسة المتمثّلة في البن والشاي، والإجراءات الصارمة التي فرضها البنك الدولي، والجفاف في الجنوب. اتخذ هابياريمانا من محاولة غزو أخرى قام بها التوتسي لشمال شرق رواندة من أوغندة المجاورة في تشرين الأول 1990 ذريعة لمحاصرة أو قتل المنشقين الهوتو والتوتسي في كل أنحاء رواندة من أجل تشديد قبضة حزبه على البلاد. شرّدت الحروب الأهلية مليون رواندي إلى مخيمات الشتات، التي كان يتم تجنيد الشبان منها بسهولة للالتحاق بالمليشيات. دعت اتفاقية سلام تم توقيعها سنة 1993 في آروشا إلى تقاسم السلطة وتعيين حكومة من كل أطراف النزاع. مع ذلك، قام رجال أعمال مقربون من هابياريمانا باستيراد 581.000 سكين كبيرة لتوزيعها على الهوتو من أجل قتل التوتسي، لأن تلك السكاكين كانت أرخص من البنادق.

على أي حال، لم تكن أفعال هابياريمانا ضد التوتسي، وقبوله الجديد بقتلهم آنذاك، كافية للمتطرفين الهوتو (أي الهوتو الأكثر تطرفاً من هابياريمانا)، الذين خافوا من تراجع سلطتهم نتيجة اتفاق آروشا. بدأوا تدريب مليشياتهم، واستيراد أسلحة، والاستعداد للقضاء على التوتسي. نجمت مخاوف الهوتو الروانديين من التاريخ الطويل لهيمنة التوتسي على الهوتو، والغزوات المتنوعة التي قادها التوتسي ضد رواندة، وقيام التوتسي بقتل الهوتو على نطاق واسع واغتيال قادتهم السياسيين في بوروندي المجاورة. ازدادت مخاوف الهوتو تلك سنة 1993، عندما قتل ضباط جيش توتسي متطرفون في بوروندي رئيس بوروندي الهوتو، مما أدّى إلى قيام الهوتو بقتل التوتسي في بوروندي، وأثار ذلك بالمقابل عمليات قتل واسعة النطاق قام بها التوتسي في بورندي ضد الهوتو.

وصلت الأمور إلى ذروتها عشية 6 نيسان 1994، عندما تم إسقاط الطائرة الرئاسية الرواندية التي تحمل رئيس رواندة هابياريمانا وأيضاً (صعد على متنها في اللحظة الأخيرة) رئيس بوروندي المؤقت الجديد العائد من اجتماع في تنزانية، بإطلاق صاروخين عليها فيما كانت تحط في مطار كيغالي، عاصمة رواندة، مما أدّى إلى مقتل كل من كان على متنها. تم إطلاق الصاروخين من خارج نطاق المطار. يبقى هناك شك حتى هذا

اليوم بشأن الجهة أو السبب الذي دفع لإسقاط طائرة هابياريمانا، على الرغم من وجود عدة جماعات تمتلك دوافع مختلفة لقتله. مهما كان الذين اقترفوا الجريمة، بدأ متطرفو الهوتو بعد ساعة من إسقاط الطائرة تنفيذ خطط كان واضحاً أنها معدة سلفاً لقتل رئيس الوزراء وأعضاء آخرين معتدلين أو أقل تطرفاً في المعارضة الديمقراطية من الهوتو، والتوتسي. حالما تم القضاء على المعارضة من الهوتو، استولى المتطرفون على الحكومة والإذاعة وانطلقوا للقضاء على توتسي رواندة، الذين كان عددهم يبلغ المليون حتى بعد عمليات القتل السابقة والهروب إلى المنافي.

تولى عمليات القتل في البداية المتطرفون الهوتو في الجيش باستعمال الأسلحة. وسرعان ما تحول هؤلاء إلى تنظيم المدنيين الهوتو، وتوزيع الأسلحة، وإقامة الحواجز على الطرق، وقتل التوتسي الذين يتم إيقافهم على تلك الحواجز، وبث إعلانات إذاعية تحض على قيام كل هوتو بقتل كل «صرصور» (كما سمّوا التوتسي)، حث التوتسي على التجمع فيما يفترض أنها أماكن آمنة لحمايتهم حيث يمكن قتلهم، وتعقّب التوتسي الأحياء. عندما بدأت الاحتجاجات الدولية ضد عمليات القتل تظهر أخيراً، غيرت الحكومة والإذاعة نغمة دعايتها، من الحض على قتل الصراصير إلى حث الروانديين على ممارسة الدفاع عن النفس وحماية أنفسهم ضد أعداء رواندة المعروفين. تعرض مسؤولو حكومة الهوتو المعتدلين الذين حاولوا منع عمليات القتل للتهديد، أو التهميش، أو الاستبدال أو القتل. ووقعت أكبر المجازر، التي ذهب ضحية كل منها مئات أو آلاف التوتسي في كل مكان، عندما لجأ التوتسي إلى الكنائس، أو المدارس، أو المستشفيات، أو المكاتب الحكومية، أو ما يفترض أنها آماكن آمنة أخرى تم تطويقهم وقتلهم بالفؤوس أو إحراقهم أحياء. اشترك المدنيون الهوتو في الإبادة الجماعية بشكل واسع النطاق، مع أن مشاركة ثلث أو نسبة أقل من المدنيين الهوتو في قتل التوتسي تبقى مثار خلاف. بعد قيام الجيش بعمليات قتل بادئ الأمر باستعمال الأسلحة في كل منطقة، تمت عمليات القتل اللاحقة باستعمال أدوات بدائية مثل السكاكين أو الهراوات المليئة بالمسامير. كانت عمليات القتل همجية، وتضمنت بتر ذراعي وقدمي الضحية، وبتر نهدي المرأة، ورمي الأطفال في الآبار، والاغتصاب على نطاق واسع.

على الرغم من أن عمليات القتل كانت من تنظيم حكومة الهوتو المتطرفة وتنفيذ المدنيين الهوتو، إلا أن المؤسسات والدخلاء، الذين ربما يتوقع المرء منهم سلوكاً أفضل، تساهلوا في منع ذلك الأمر. على وجه الخصوص، العديد من قادة الكنيسة الكاثوليكية في رواندة إما أخفقوا في حماية التوتسي أو قاموا بتجميعهم وتسليمهم للقتلة. كانت الأمم المتحدة تحتفظ آنذاك بقوة حفظ سلام صغيرة في رواندة، صدرت لها الأوامر بعدم التدخل: أرسلت الحكومة الفرنسية قوة حفظ سلام، وقفت إلى جانب حكومة الهوتو التي نفذت الإبادة الجماعية، ورفضت حكومة الولايات المتحدة التدخل. في تسويغها لتلك السياسات، أشارت الأمم المتحدة، والحكومة الفرنسية، والإدارة الأمريكية إلى «الفوضى»، و«الموقف المشوش»، و«النزاع القبلي» كما لو أن الأمر ليس أكثر من مجرد نزاع قبلي من النوع الذي يعد عادياً ومقبولاً في إفريقية، وتجاهلت الدليل على التنظيم الدقيق لعمليات القتل من قبل الحكومة الرواندية.

على مدى ستة أسابيع، كان ما مجموعه 800.000 توتسي، يمثلون نحو ثلاثة أرباع التوتسي الباقين آنذاك في رواندة، أو 11% من إجمالي عدد سكان البلاد، قد لقوا حتفهم. بدأ جيش من المتمردين بقيادة التوتسي أطلق على نفسه اسم «الجبهة الوطنية الرواندية» شن عمليات عسكرية ضد الحكومة بعد يوم من بدء الإبادة الجماعية. انتهت الإبادة الجماعية في كل منطقة من رواندة فقط عند وصول جيش الجبهة الوطنية، الذي أعلن النصر التام في 18 تموز 1994. يتفق الجميع على أن جيش الجبهة الوطنية كان منضبطاً ولم يقتل مدنيين، لكنه نفّذ عمليات قتل انتقامية على نطاق أصغر كثيراً من الإبادة الجماعية التي انتفض ضدها (يبلغ العدد المقدر لضحايا الانتقام 25.000 إلى 60.000 شخص «فقط»). نصّب جيش الجبهة الوطنية الرواندية حكومة جديدة، شدّدت على المصالحة والوحدة الوطنية وحثّت الروانديين على التفكير بأنفسهم على أنهم روانديون وليس هوتو أو توتسي. تم سجن نحو 135.000 رواندي أخيراً بشبهة الاشتراك في الإبادة الجماعية، لكن لم يتم محاكمة أو إدانة سوى القليل منهم. بعد انتصار الجبهة الوطنية الرواندية، هرب نحو 2.000.000 شخص (معظمهم من الهوتو) إلى المنفى في الدول

المجاورة (ولا سيما الكونغو وتنزانية)، فيما عاد نحو 750.000 منفي سابق (معظمهم توتسي) إلى رواندة من الدول المجاورة التي كانوا قد هربوا إليها (صورة 22).

تصور السجلات المألوفة للإبادات الجماعية في رواندة وبوروندي أنها كانت نتيجة بغضاء عرقية موجودة سابقاً أشعلها سياسيون متعصبون لتحقيق مصالحهم الخاصة. كما جاء في كتاب «لا تترك أحداً ليخبر القصة: الإبادة الجماعية في رواندة»، الذي نشرته منظمة حقوق الإنسان: «لم تكن هذه الإبادة الجماعية ثورة غضب خرجت عن السيطرة لأشخاص تملؤهم «أحقاد قبلية دفينة»... جاءت هذه الإبادة الجماعية نتيجة قرار متأنٍ لنخبة معاصرة شددّت على الكراهية خوفاً من فقدها للسلطة. أطلقت هذه المجموعة الصغيرة الحاكمة أولاً الأغلبية ضد الأقلية للتصدي لمعارضة سياسية متنامية في رواندة. ثم، بعد أن واجهت نجاح الجبهة الوطنية الرواندية في ساحات القتال وعلى طاولة المفاوضات، قام هؤلاء القلة المسكون بزمام السلطة بتغيير الاستراتيجية من التقسيم العرقي إلى الإبادة الجماعية. كانوا يعتقدون أن حملة الإبادة ستعيد التضامن للهوتو بقيادتهم وتساعدهم في الحرب ... يشير الدليل إلى أن وجهة النظر هذه كانت صحيحة وتفسر إلى درجة كبيرة مأساة رواندة.

لكن هناك أيضاً دليل على أن اعتبارات أخرى أسهمت في ذلك. تضم رواندة مجموعة عرقية ثالثة، معروفة باسم توا أو الأقزام، الذين لا يشكلون سوى 1% فقط من عدد السكان، ويقبعون في أسفل السلم الاجتماعي وبنية السلطة، ولم يشكلوا تهديداً لأحد – مع ذلك، تم قتل معظمهم أيضاً في أحداث سنة 1994. لم يكن انفجار سنة 1994 يعني الهوتو ضد التوتسي، بل كانت الفصائل المتنازعة أكثر تعقيداً في الواقع: كانت هناك ثلاث فصائل متنازعة يسيطر عليها أو تتألف بشكل كامل من الهوتو، وربما يكون أحدها قد أطلق شرارة الانفجار بقتل الرئيس الذي ينتمي إلى فصيل آخر من الهوتو؛ وكان جيش الجبهة الوطنية الرواندية يضم هوتو أيضاً على الرغم من أن قادته كانوا من التوتسي. الفرق بين الهوتو والتوتسي ليس واضحاً تماماً كما يتم تصويره غالباً. تتكلم المجموعتان اللغة نفسها، ويذهب أفرادهما إلى الكنائس والمدارس والمشارب نفسها، ويعيشون معاً في

القرى نفسها بقيادة الزعماء أنفسهم، ويعملون معاً في المكاتب نفسها. ويتزاوج الهوتو والتوتسي بعضهم من بعض، وكانوا (قبل قيام بلجيكة بإدخال بطاقات الهوية) يغيرون أحياناً هويتهم العرقية. على الرغم من أن الهوتو والتوتسي يبدون مختلفين بشكل عام، إلا أنه من المستحيل تحديد المجموعة التي ينتمي إليها الكثير من الأفراد بمجرد النظر إلى أشكالهم. نحو كل الروانديين لديهم أسلاف من كلا الهوتو والتوتسي. (في الواقع، هناك سؤال حول هل كان التعداد التقليدي للهوتو والتوتسي صحيحاً؟ أم أن كلتا المجموعتين تختلفان اقتصادياً واجتماعياً فقط ضمن رواندة وبوروندي). أدّى هذا التداخل إلى حدوث عشرات آلاف المآسي الشخصية أثناء أحداث سنة 1994 عندما حاول الهوتو حماية أزواجهم، وأقربائهم، وأصدقائهم، وزملائهم، وأنصارهم؛ أو حاولوا تقديم رشا للقتلة لإبعادهم عن أحبائهم. كانت المجموعتان متداخلتين للغاية في المجتمع الرواندي، وانتهى الأمر سنة 1994 بالأطباء يقتلون مرضاهم والعكس، المدرسين يقتلون طلابهم والعكس، والجيران وزملاء العمل يقتلون بعضهم. كان الشخص من الهوتو يقتل التوتسي فيما يحاول حماية توتسي آخر. لا يمكننا تفادي توجيه السؤال الآتي لأنفسنا: كيف أمكن، في تلك الظروف، لقادة متطرفين التلاعب بالكثير من الروانديين بسرعة ودفعهم لقتل بعضهم بوحشية كبيرة؟

الأمر المحير على وجه الخصوص، إن اعتقد المرء أنه لم يكن هناك شيء في تلك الإبادة الجماعية أكثر من كراهية عرقية بين الهوتو والتوتسي أضرم السياسيون نارها، الأحداث التي وقعت شمال غرب رواندة. جرت هناك، في مجتمع كان الجميع فيه عملياً هوتو ولم يكن هناك توتسي واحد بينهم، أحداث قتل واسعة النطاق -هوتو ضد هوتو آخرين- على الرغم من أن نسبة عدد القتلى هناك، التي تم تقديرها بـ«5% على الأقل من عدد السكان»، ربما تكون أقل نوعاً ما من النسبة الإجمالية في رواندة (11%)، إلا أن الأمر يتطلب تفسيراً لقيام مجتمع هوتو بقتل 5% على الأقل من أفراده بغياب دوافع عرقية. عندما تواصلت الإبادة الجماعية سنة 1994 في أماكن أخرى من رواندة وانخفض عدد التوتسي، تحول الهوتو لقتل بعضهم.

توضح كل تلك الحقائق لماذا نحتاج إلى البحث عن عوامل أخرى أسهمت في ذلك إلى جانب الكراهية العرقية.

في بداية البحث، لنأخذ في الحسبان مجدداً الكثافة السكانية العالية في رواندة التي ذكرتها سابقاً. كانت الكثافة السكانية في رواندة (وبوروندي) عالية أصلاً في القرن التاسع عشر قبل وصول الأوروبيين، بسبب ميزتي هطل الأمطار بشكل معتدل والارتفاع الذي يبعد البلاد عن الملاريا وذبابة تسي-تسي (المسببة لمرض النوم). ازداد عدد سكان رواندة لاحقاً وإن كان بشكل غير منتظم، بمعدل يفوق 3% كل سنة، وكان ذلك أساساً نتيجة الأسباب نفسها التي دفعت النمو السكاني في كينية وتنزانية المجاورتين (محاصيل العالم الجديد، والصحة العامة، والأدوية، والحدود السياسية المستقرة). بحلول سنة 1990، حتى بعد عمليات القتل والنفي الواسعة التي سادت في العقود السابقة، كان معدل الكثافة السكانية في رواندة 760 نسمة في الميل المربع، وهو أعلى من معدل المملكة المتحدة (610) ويقترب من معدل هولندة (950). لكن المملكة المتحدة وهولندة لديهما زراعة ممكننة عالية الكفاية، وتعمل نسبة ضئيلة من السكان مزارعين يمكنهم إنتاج الكثير من الطعام للجميع، إضافة إلى بعض الفائض للتصدير. زراعة رواندة أقل كفاية بكثير وغير ممكننة؛ ويعتمد المزارعون على المجارف، والمعاول، والسكاكين اليدوية؛ وينبغي على معظم الناس العمل مزارعين لأنهم لا يستطيعون إنتاج فائض يكفي الآخرين.

على الرغم من ارتفاع عدد سكان رواندة بعد الاستقلال، إلا أن البلد حافظ على أساليب الزراعة التقليدية وأخفق في التحديث، وتنويع محاصيله الإنتاجية، وتوسيع صادراته الزراعية، أو تطبيق تنظيم فعّال للأسرة. بدلاً من ذلك، كان يتم التفاعل مع زيادة عدد السكان بقطع الغابات وتجفيف المستنقعات للحصول على أراضٍ زراعية جديدة، وتقصير مدة ترك الأرض دون زراعة، ومحاولة الحصول على محصولين أو ثلاثة من الحقل نفسه أثناء سنة واحدة. عندما فرّ الكثير من التوتسي أو لقوا حتفهم في ستينيات القرن العشرين وسنة 1973، داعب حلم إمكانية إعادة توزيع أراضيهم السابقة مخيلة كل مزارع هوتو بأن يكون لديه آنذاك، على الأقل، ما يكفي من الأرض لإطعام

نفسه وعائلته بشكل مريح. بحلول سنة 1985، كان يتم استغلال كل الأراضي الصالحة للزراعة خارج المنتزهات الوطنية. عندما ازداد كل من عدد السكان والإنتاج الزراعي، ارتفعت حصة الطعام للشخص الواحد من سنة 1966 إلى سنة 1981 ثم تراجعت إلى المستوى الذي كانت قد وقفت عنده في بداية ستينيات القرن العشرين. تلك بالضبط هي معضلة مالثوس: المزيد من الطعام، لكن أيضاً المزيد من الناس، ومن ثَمّ لا زيادة في حصة الفرد من الطعام.

شعر أصدقاء لي كانوا قد زاروا رواندة سنة 1984 بأن كارثة بيئية توشك أن تقع. كان البلد كله يبدو مثل حديقة ومزرعة موز. وكانت سفوح التلال مزروعة حتى القمم. حتى الإجراءات الأولية التي ربما كانت قد خففت من تعرية التربة، مثل بناء المصاطب، والحراثة بشكل عرضي بدلاً من الخطوط الطولية على التلال، وزرع غطاء نباتي بدلاً من ترك الحقول مكشوفة بين محصول وآخر، لم تكن متبعة. نتيجة لذلك، حدثت تعرية التربة على نطاق واسع، وحملت الأنهار كميات كبيرة من الطين. كتب لي أحد الروانديين: «يمكن للمزارعين أن يستيقظوا في الصباح ويجدوا أن كل حقلهم (أو تربته السطحية والمحصول على الأقل) قد اختفى في الليل، أو أن حقل وحجارة جارهم قد انجرفت لتغطي حقلهم». قاد قطع الغابات إلى جفاف الجداول، وندرة هطل الأمطار. وبدأت المجاعات بالظهور بحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين. كان هناك نقص حاد في الطعام سنة 1989 نتيجة جفاف نجم عن مزيج من تغيرات المناخ الإقليمية أو العالمية إضافة إلى التأثيرات المحلية للتصحر.

درس الاقتصاديان البلجيكيان كاثرين أندريه وجان-فيليب بلاتو بالتفصيل تأثيرات كل تلك التغيرات البيئية والسكانية في منطقة شمال غرب رواندة (مقاطعة كانما) التي يسكنها الهوتو فقط. عاشت أندريه، التي كانت طالبة بلاتو، هناك 16 شهراً أثناء زيارتين في سنتي 1988 و1993، فيما كان الوضع يتدهور لكن قبل حدوث الإبادة الجماعية. قابلت أعضاء من معظم عائلات المنطقة. في كل منزل أجرت فيه مقابلة في هاتيك السنتين، تحققت من عدد الأشخاص الذين يعيشون فيه، والمساحة الإجمالية

للأرض التي يمتلكونها، والدخل الذي يكسبه هؤلاء من أعمال غير زراعية. وضعت أيضاً جداول بمبيعات أو نقل ملكية الأراضي، والنزاعات التي تتطلب وساطة لحلها. بعد الإبادة الجماعية سنة 1994، تابعت أنباء الناجين وسعت لاكتشاف أي صلة تجمع هوتو معينين لقوا حتفهم على أيدي هوتو آخرين. عالج أندريه وبلاتو بعد ذلك تلك البيانات الضخمة معاً لاكتشاف ما تعنيه.

تتمتع كانما بتربة بركانية خصبة للغاية، ولهذا فالكثافة السكانية فيها عالية بمعايير رواندة: 1740 نسمة في كل ميل مربع سنة 1988، وارتفعت إلى 2040 سنة 1993. (ذلك أعلى حتى من المعدل في بنغلاديش، البلد الزراعي الذي يتمتع بأعلى كثافة سكانية في العالم). أدّت هذه الكثافة السكانية العالية إلى ظهور مزارع صغيرة جداً: كان متوسط مساحة المزرعة 0.89 فدان سنة 1988، وتراجع إلى 0.72 فدان سنة 1993. كانت كل مزرعة مقسومة (بالمعدل) إلى 10 أجزاء منفصلة، لهذا كان المزارعون يمتلكون قطعاً صغيرة جداً من الأرض بمعدل 0.09 فدان سنة 1988 و0.07 فدان سنة 1993.

لأن كل الأراضي في المقاطعة كانت مشغولة، وجد الشبان أن الزواج، ومغادرة المنزل، والحصول على مزرعة، وإنشاء أسرة أمر بالغ الصعوبة. بشكل متزايد، قام الشبان بتأجيل الزواج واستمروا بالعيش في منزل والديهن. على سبيل المثال، في الفئة العمرية بين 20 إلى 25 سنة، ارتفعت نسبة الشابات اللواتي يعشن في منزل والديهم من 39% سنة 1988 إلى 67% سنة 1993، وارتفعت نسبة الشبان من 71% إلى 100%: لم يعد هناك رجل واحد يبلغ من العمر 20 سنة ويعيش بشكل مستقل عن والديه سنة 1993. أسهم ذلك بكل وضوح بزيادة التوترات العائلية التي انفجرت سنة 1994، كما سأشرح لاحقاً. مع بقاء المزيد من الشباب في البيت، ازداد متوسط عدد الأشخاص في كل أسرة (بين سنتي 1988 و1993) من 4.9 إلى 5.3، لهذا كان النقص في الأراضي أشد وطأة مما يدل عليه الانخفاض في مساحة المزرعة من 0.89 إلى 0.72 فدان. عندما يقسم المرء مساحة المزرعة المتناقصة على عدد أفراد الأسرة المتزايد، يجد أن كل شخص كان يستفيد من خُمس فدان فقط سنة 1988، وانخفض ذلك إلى سُبع فدان سنة 1993.

لم يكن مفاجئاً أن يبدو تأمين الطعام مستحيلاً في تلك الأرض الصغيرة لمعظم السكان في كانما. حتى عندما يكون المعيار عدد السعرات الحرارية الذي يعد كافياً في رواندة، نجد أن الأسرة العادية لا تحصل سوى على 77% من احتياجات السعرات الحرارية من مزرعتها. ينبغي أن يتم شراء باقي الطعام من الدخل الذي يأتي من خارج المزرعة، عبر القيام بأعمال مثل النجارة، وصناعة الآجر، والتحطيب، والتجارة. تمارس ثلثا العائلات مثل تلك الأعمال، فيما لا يقوم بها الثلث الثالث. كانت نسبة عدد السكان الذين يستهلكون أقل من 1600 سعرة حرارية كل يوم (أي، ما يعد أدنى من مستوى المجاعة) 9% سنة 1982، وارتفعت إلى 40% سنة 1990 ووصلت إلى مستوى أعلى غير معروف بعد ذلك.

كل تلك الأرقام التي أوردتها حتى الآن لمقاطعة كانما هي معدلات، تخفي تفاوتاً بين طياتها. يمتلك بعض الناس مزارع أكبر مما يمتلكه آخرون، وقد ازداد ذلك التباين منذ سنة 1988 إلى سنة 1993. سأقول إن مزرعة «كبيرة جداً» هي تلك التي تزيد مساحتها عن 2.5 فدّان، وإن مزرعة «صغيرة جداً» هي التي تقل مساحتها عن 0.6 فدّان. (عد إلى الفصل 1 لتتبين التفاوت المأساوي في تلك الأرقام: ذكرت هناك أن مزرعة مساحتها 40 فدّاناً في مونتانا تُعد ضرورية لإطعام عائلة، لكن حتى ذلك غير دقيق الآن). ازدادت نسبة كل من المزارع الكبيرة جداً والمزارع الصغيرة جداً بين سنتي 1988 و1993، من 5 إلى 8% ومن 36 إلى 45% على التوالي. هذا يعني أن مجتمع كانما الزراعي أصبح منقسماً بشكل متزايد بين الأثرياء الذين يملكون والفقراء الذين لا يملكون، مما أدّى إلى انخفاض عدد الناس في الوسط. كان أرباب الأسر الأكبر سناً أكثر ثراءً ويمتلكون مزارع أكبر: أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 50 - 59 و20 - 29 يمتلكون مزارع معدل مساحتها 2.05 و0.37 فدّان على التوالي. كان عدد أفراد عائلات الأشخاص الأكبر سناً أكثر بالطبع، لهذا كانوا بحاجة للمزيد من الأراضي، لكن كان لديهم مع ذلك أراضٍ أكبر ثلاثة أضعاف مما لدى الشبان أرباب العائلات.

المفارقة أن مالكي المزارع الكبيرة كانوا يكسبون دخلاً أعلى من أعمال غير زراعية: كان معدل مساحة المزارع التي تحصل على مثل ذلك الدخل 1.3 فدّان، مقارنة بنحو

نصف فدّان فقط للمزارع التي تفتقر إليه. يلفت ذلك الفرق الأنظار لأن المزارع الأصغر هي التي يمتلك أفرادها مساحات أقل لإطعام أنفسهم، ومن ثم يحتاجون إلى دخل إضافي من غير الأعمال الزراعية. أسهم تركز الدخل الناجم عن أعمال غير زراعية في المزارع الكبيرة في زيادة الانقسام ضمن مجتمع كانما بين الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون، وأصبح الأغنياء أكثر ثراءً والفقراء أشد فقراً. في رواندة، يُفترض ألا يستطيع مالكو المزارع الصغيرة بيع أي قطعة من أرضهم بقوة القانون. في الواقع، يحدث ذلك. أظهرت تحقيقات عن مبيعات الأرض أن مالكي المزارع الصغيرة باعوا أراضيهم عندما كانوا بحاجة للمال في حالات الطوارئ التي تتضمن شراء الطعام، أو الحصول على الرعاية الصحية، أو تغطية تكاليف الدعاوى القضائية، أو تقديم الرشا، أو تعميد الأطفال، أو إقامة حفلات الزفاف، أو مراسم الدفن، أو الإسراف في تناول الشرب. على النقيض من ذلك، باع مالكو المزارع الكبيرة أراضي لأسباب أخرى مثل زيادة كفاية المزرعة (مثلاً: بيع قطعة بعيدة من الأرض من أجل شراء قطعة أقرب إلى المنزل).

سمح الدخل الإضافي الناجم عن أعمال غير زراعية للمزارع الكبيرة بشراء أراضٍ من مزارع أصغر، وقاد ذلك إلى ظهور نزعة لدى المزارع الكبيرة بشراء الأراضي لتصبح أكبر، فيما أخذت المزارع الصغيرة تبيع الأرض لتصبح أصغر. لم تبع أي مزرعة كبيرة تقريباً أرضاً دون شراء واحدة جديدة، لكن 35% من المزارع الصغيرة سنة 1988، و49% منها سنة 1993، باعت دون شراء أرض جديدة. إذا قرن المرء مبيعات الأرض بالدخل الناجم عن أعمال غير زراعية، سيجد أن كل المزارع التي كان لديها دخل إضافي اشترت أرضاً، ولم تبع أي منها أرضاً دون شراء جديدة؛ بينما اشترت 13% فقط من المزارع التي تفتقر لدخل إضافي أراضي، وباعت 65% منها أراضي دون شراء جديدة. مجدداً، لاحظ المفارقة: أصبحت المزارع الصغيرة أصلاً، التي كانت بأمس الحاجة للمزيد من الأراضي، أصغر ببيع أراضٍ عند الحاجة إلى مزارع كبيرة كانت تمول مشترياتها بدخل إضافي من غير الأعمال الزراعية. تذكر مجدداً أن ما دعوته «مزارع كبيرة» يتوافق فقط مع معايير رواندة: «كبيرة» تعني «أكبر من 1 أو 2 فدّان فقط».

لهذا، كان معظم السكان في كانما فقراء، وجائعين، ويائسين؛ لكن بعضهم كان أكثر فقراً، وجوعاً ويأساً من الآخرين، وكان معظم الناس يصبحون أكثر إحباطاً فيما قلة منهم تصبح أقل يأساً. لم يكن مفاجئاً أن يمهد هذا الوضع لظهور عدّة نزاعات خطيرة لم تستطع أطرافها حلها بنفسها، ولجأت إما إلى وسطاء تقليديين في القرى لحل النزاعات أو (بدرجة أقل) إلى المحاكم. كانت العائلات تبلّغ كل سنة عن وجود ما معدله أكثر من نزاع واحد خطير يتطلب تدخلاً خارجياً لحله. درس أندريه وبلاتو حالات 226 نزاعاً مشابهاً، وصفها لهم إما الوسطاء أو العائلات نفسها. وفقاً للمعلومات من كلا الجانبين، تقع النزاعات على الأرض في صلب معظم الصراعات الخطيرة: إما لأن الصراع يكون على الأرض مباشرة (43% من كل الحالات)؛ أو لأنه يكون نزاع زوجين، ضمن العائلة، أو شخصياً الذي غالباً ما ينبثق أخيراً عن نزاع على الأرض (سأذكر أمثلة في الفقرتين الآتيتين)؛ أو لأن النزاع يتضمن سرقة قام بها أشخاص فقراء جداً، والمعروفين محلياً باسم «لصوص الجوع»، الذين لا يمتلكون أرضاً وليس لديهم دخل من أعمال غير مرتبطة بالزراعة ويعيشون على السرقة نظراً لافتقارهم إلى خيارات أخرى (7% من كل النزاعات، و10% من كل العائلات).

قوضت نزاعات الأراضي تلك تماسك النسيج التقليدي للمجتمع الرواندي. تقليدياً، كان متوقعاً من مالكي الأراضي الأثرياء مساعدة أقربائهم الفقراء. تداعى ذلك النظام، لأن مالكي الأراضي، الأكثر ثراءً من مالكي أرض آخرين، كانوا أفقر من أن يستطيعوا تقديم أي شيء لأقربائهم الأشد فقراً. أدّت خسارة تلك الحماية إلى الإضرار بجماعات ضعيفة أصلاً في المجتمع: نساء منفصلات أو مطلقات، وأرامل، ويتامى، وإخوة غير أشقاء صغار السن. عندما كان الأزواج السابقون يتوقفون عن إعانة مطلقاتهم، كانت النساء يتحولن سابقاً إلى أهلهن لإعالتهن، لكن الأشقاء أصبحوا يعارضون عودتهن آنذاك، لأن ذلك يجعل الأشقاء أو أبناءهم أكثر فقراً. كانت النساء يسعين للعودة إلى أهلهن مع بناتهن فقط، لأن الإرث في رواندة كان للصبية تقليدياً، ولم يكن أشقاء النساء يرون في بناتهن منافسات لأولادهم. كانت المرأة تترك صبيانها مع والدهم (طليقها)،

لكن ربما كان أقرباؤه يرفضون توريث الأرض لأبنائها، خاصة إذا مات والدهم أو توقف عن حمايتهم. بشكل مشابه، ستجد الأرملة نفسها دون إعالة سواء من عائلة زوجها (أشقاء المتوفى) أو أشقائها، الذين يعدون أبناء الأرملة منافسين لأولادهم على الأرض. كان الجدّان من ناحية الأب يعتنيان تقليدياً باليتامى؛ وعندما يموت هذان الجدّان، كان أعمام اليتامى (أشقاء والدهم المتوفى) يحاولون عدم توريثهم أو حتى طردهم. يجد أولاد الرجال الذين لديهم أكثر من زوج، أو أولئك الذين يطلقون أزواجتهم ويتزوجون من جديد ثم ينجبون أولاداً من الزوج الجديدة، أنفسهم من غير ميراث أو مطرودين من قبل إخوتهم غير الأشقاء.

كانت أصعب النزاعات بشأن الأرض وأسوأها اجتماعياً تلك التي وضعت الآباء ضد الأبناء. تقليدياً، عندما يموت الأب، تنتقل كل أرضه إلى الابن البكر، الذي يُتوقع منه إدارتها لصالح العائلة كلها ومنح أشقائه الأصغر منه سناً ما يكفي من الأرض لإعالتهم. عندما تصبح الأراضي نادرة، يتحول الآباء تدريجياً إلى تقليد تقسيم أرضهم بين كل أبنائهم، من أجل خفض احتمال حدوث نزاع عائلي بعد موت الأب. لكن أبناء مختلفين يقدمون اقتراحات مختلفة لآبائهم لتقسيم الأرض. يصاب الإخوة الأصغر سناً بالمرارة إذا حصل الإخوة الأكبر، الذين يتزوجون أولاً، على حصص أكبر من الأرض – مثلاً، لأن الأب ربما يضطر لبيع قسم من الأرض قبل أن يتزوج الابن الأصغر. يطالب الأبناء الأصغر سناً بدلاً من ذلك بالحصول على حصص متساوية، ويعترضون على منح والدهم لشقيقهم الأكبر قطعة من الأرض هدية لزفافه. يحتاج الابن الأصغر، الذي يتوقع منه تقليدياً الاعتناء بوالديه عندما يكبران، أو يطالب بحصة أكبر من الأرض لتحمّل تلك المسؤولية التقليدية. يكون الأشقاء متشككين بشقيقاتهم أو أشقائهم الأصغر سناً الذين يحصلون من الأب على أي هدية من الأرض، وينسبون ذلك إلى موافقة الشقيقة أو الشقيق الأصغر على العناية بالأب عندما يطعن في السن. يشتكي الأبناء من أن الأب يحتفظ بالكثير من الأرض لإعالة نفسه في شيخوخته، ويطالبون بالمزيد من الأرض آنذاك لأنفسهم. يخاف الآباء بالمقابل من ألا يتبقى لديهم سوى القليل من الأرض لشيخوختهم، ويعارضون مطالب

أبنائهم. تنتهي كل أنواع النزاعات تلك أمام الوسطاء أو المحاكم، بمقاضاة الآباء للأبناء والعكس، ومقاضاة الشقيقات للأشقاء، ومقاضاة أبناء الأخ للأعمام، وهكذا. تخرّب هذه النزاعات العلاقات العائلية، وتحول الأقرباء إلى متنافسين وأعداء مريرين.

شكّلت تلك النزاعات المتأصلة والمتصاعدة في حدّتها خلفية أحداث القتل التي وقعت سنة 1994. كانت رواندة، حتى قبل سنة 1994، قد اختبرت مستويات مرتفعة من جرائم العنف والسرقة، التي ارتكبها شبان جائعون لا يمتلكون أرضاً ولا يحصلون على دخل من أعمال غير زراعية. عندما يقارن المرء معدلات الجريمة التي تقوم بها الفئة العمرية بين 21 - 25 سنة بين مناطق مختلفة من رواندة، يجد أن معظم الفروق المناطقية مرتبطة إحصائياً بالكثافة السكانية وتوافر السعرات الحرارية للفرد الواحد: كانت الكثافة السكانية العالية والتضور جوعاً تعني دائماً المزيد من الجرائم.

بعد انفجار سنة 1994، حاولت أندريه معرفة مصير سكان كانما. وجدت أن 5.4% منهم قد ماتوا نتيجة الحرب. تلك النسبة أقل كثيراً من عدد الإصابات الإجمالي لأنها لم تستطع الحصول على معلومات بشأن مصير بعض السكان. لهذا يبقى مجهولاً إن كانت نسبة الموت تقترب من المعدل البالغ 11% في رواندة كلها. الواضح أن نسبة القتلى في منطقة سكانها من الهوتو فقط كانت نحو نصف نسبة القتلى في مناطق حيث كان الهوتو يقتلون التوتسي إضافة إلى هوتو آخرين.

يقع كل الضحايا المعروفين في كانما، عدا واحداً منهم فقط، في ستة فئات. أولاً، تم قتل توتسية واحدة في كانما، وكانت امرأة أرملة. ليس واضحاً تماماً هل كان سبب مقتلها نتيجة كونها توتسية أم لا؟ نظراً لوجود العديد من الحوافز الأخرى للقتل: كانت قد ورثت الكثير من الأراضي، واشتركت في العديد من النزاعات حول الأرض، كانت زوجة لرجل لديه أكثر من زوج من الهوتو (لهذا كان يتم عدّها منافسة لأزواجه الأخريات وعائلاتهن)، وكان زوجها الراحل قد تعرض للطرد من أرضه من قبل إخوتها.

تتألف فئتان أخريان من الضحايا من هوتو يمتلكون أراضي كبيرة. كانت أغلبيتهم من الرجال الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة، ولهذا كانوا معرضين للدخول في نزاعات أب/ابن حول الأرض. كانت الأقلية شباناً أصغر سناً أثاروا حسد الآخرين بقدرتهم على كسب دخل كبير من غير الأعمال الزراعية واستعماله لشراء أراضٍ.

تتألف المجموعة الآتية من الضحايا من «مثيري المتاعب» المعروفين بتورطهم في كل أنواع النزاعات حول الأرض والمشكلات الأخرى.

هناك فئة أخرى تتضمن شباناً وأولاداً، ولا سيما أولئك المحرومين، الذين دفعهم اليأس للالتحاق بالمليشيات المتنازعة وقتل بعضهم. لم تحظ هذه الفئة على الأرجح بحقها في التقدير لأنه كان يوجد خطر على أندريه في طرح العديد من الأسئلة بشأن من كان قد انضم إلى تلك المليشيات؟.

أخيراً، كان العدد الأكبر من الضحايا أشخاصاً عانوا من سوء التغذية، أو أشخاصاً فقراء لا يمتلكون أرضاً وليس لديهم دخل من أعمال غير زراعية. من الواضح أنهم لقوا حتفهم بسبب الجوع، لأنهم كانوا ضعفاء للغاية، أو لم يكن لديهم المال لشراء الطعام أو دفع الرشا المطلوبة للحفاظ على حياتهم عند حواجز الطرقات.

لهذا لاحظ أندريه وبلاتو: «قدمت أحداث سنة 1994 فرصة نادرة لتثبيت الأمر الواقع، أو إعادة توزيع الأراضي، حتى بين القرويين الهوتو ... ليس نادراً، حتى اليوم، سماع الروانديين يجادلون أنه كان ضرورياً القضاء على الزيادة السكانية وجعل الأرقام تتوافق مع موارد الأرض المتوافرة».

فاجأتني العبارة الأخيرة التي قالها الروانديون أنفسهم عن الإبادة الجماعية. كنت اعتقد أنه سيكون أمراً استثنائياً لشعب أن يدرك مثل تلك العلاقة المباشرة بين الضغط السكاني وأعمال القتل. أنا معتاد على التفكير في الضغط السكاني، وتأثيرات البشر في البيئة، والجفاف بوصفها أسباباً غير مباشرة تجعل الناس يائسين بمرور الوقت ومثل البارود داخل برميل صغير. يحتاج المرء أيضاً إلى سبب مباشر: عود ثقاب لإشعال

البرميل. في معظم مناطق رواندة، كان عود الثقاب ذاك الكراهية العرقية التي أثارها السياسيون المهتمون بالبقاء في السلطة. (أقول «معظم المناطق»، لأن عمليات القتل واسعة النطاق للهوتو على أيدي الهوتو في كانما أفضت إلى خلاصة مشابهة حتى عندما كان الجميع ينتمون إلى المجموعة العرقية نفسها). بكلمات جيرار برونيه، أستاذ فرنسي في شؤون شرق إفريقية: «كان قرار القتل من صنع السياسيين بالطبع، ولأسباب سياسية. لكن جزءاً على الأقل من سبب اشتراك الفلاحين العاديين فيه على نطاق واسع ضمن عائلاتهم هو الشعور بوجود الكثير من الناس على أرض صغيرة، وأنه بخفض أعدادهم، سيكون هناك المزيد للناجين».

لم تمر الصلة التي رآها برونيه، وكل من أندريه وبلاتو، بين الضغط السكاني والإبادة الجماعية في رواندة مرور الكرام. تمثّلت الاعتراضات بردود أفعال على البيانات المفرطة في تبسيط الأمور التي كان النقاد على حق عندما سخروا منها وعدّوها «حتمية بيئية». على سبيل المثال، بعد 10 أيام فقط من بداية الإبادة الجماعية، ربطت مقالة في صحيفة أمريكية الكثافة السكانية العالية في رواندة بالإبادة الجماعية بالقول: «ما يحدث في رواندة (أي الإبادة الجماعية) شأن متأصل، داخلي، عادل للعالم الذي نعيش فيه». طبيعي أن يثير الاستنتاج المفرط في التبسيط ردود أفعال سلبية ليس عليه فحسب؛ وإنما على وجهة النظر الأكثر تعقيداً التي قدمتها مع كل من برونيه، وأندريه وبلاتو.

أولاً، ربما يُعدّ أي «توضيح» لسبب حدوث إبادة جماعية «تسويغاً» لها. على أي حال، بغض النظر عن تقديمنا لعامل واحد بسيط أو 73 عاملاً معقداً لحدوث الإبادة الجماعية فإن ذلك لا يغير المسؤولية الشخصية لمرتكبي الإبادة الجماعية في رواندة، كما هي الأفعال الشريرة الأخرى، عن أعمالهم. هذا سوء فهم يظهر عادة في النقاشات المتعلقة بمنبت الشر: يكره الناس أي توضيح، لأنهم يخلطون التوضيحات بالأعذار. لكن من المهم أن نفهم الأساس الذي قامت عليه الإبادة الجماعية في رواندة - ليس أننا نبرّئ القتلة، ولكننا نستطيع الاستفادة من تلك المعرفة لخفض خطر حدوث مثل تلك الأشياء مجدداً في رواندة أو أماكن أخرى-. بشكل مشابه، هناك أشخاص كانوا قد اختاروا تكريس حياتهم

أو عملهم لفهم الأسس التي استندت إليها المحرقة (الهولوكست) النازية، أو لفهم ذهنية القتلة والمغتصبين التسلسليين. لم يكونوا قد اختاروا ذلك من أجل رفع المسؤولية عن هتلر، أو القتلة والمغتصبين التسلسليين، وإنما لأنهم أرادوا معرفة كيفية حدوث مثل تلك الأشياء المروّعة، وكيف يمكننا منع تكرارها.

ثانياً، إن رفض وجهة النظر المبسّطة القائلة بأن الضغط السكاني كان العامل الوحيد لحدوث الإبادة الجماعية في رواندة أمر مسوّغ. أسهمت بالفعل عوامل أخرى، وقد ذكرت في هذا الفصل أهمها كما بدت لي، وقد وضع الخبراء في رواندة كتباً كاملة ومقالات حول الموضوع. أكرر فقط: بغض النظر عن ترتيب أهميتها، كانت تلك العوامل الأخرى تتضمن تاريخ هيمنة التوتسي على الهوتو في رواندة، قيام التوتسي بتنفيذ عمليات قتل واسعة النطاق للهوتو في بوروندي وعمليات أقل في رواندة، وغزو التوتسي لرواندة، وأزمة الاقتصاد في رواندة التي أسهم الجفاف وعوامل عالمية (ولا سيما هبوط أسعار البن وإجراءات المصرف «البنك» الدولي القاسية) في جعلها أسوأ، ومئات آلاف الشبان الروانديين اليائسين اللاجئين في المخيمات الذين استطاعت المليشيات التأثير فيهم بسهولة، والمنافسة بين المجموعات السياسية المتنافسة في رواندة، التي كانت مستعدة لفعل أي شيء من أجل الاحتفاظ بالسلطة. انضم الضغط السكاني إلى تلك العوامل الأخرى.

أخيراً، ينبغي للمرء ألا يسيء تفسير عامل الضغط السكاني بين الأسباب التي أدّت إلى حدوث الإبادة الجماعية في رواندة وأن يعده يقود آلياً إلى حدوث مذابح مماثلة في أماكن أخرى من العالم. أولئك الذين سيعترضون على عدم وجود صلة أساسية بين الضغط السكاني كما يراه مالثوس والإبادة الجماعية، أجيبهم قائلاً: «بالطبع! يمكن أن تصبح الدول مزدحمة بالسكان دون أن تنزلق إلى أتون الإبادة الجماعية، كما هو واضح في بنغلاديش (الخالية نسبياً من عمليات قتل واسعة النطاق منذ المذابح التي حدثت سنة 1971) إضافة إلى هولندة وبلجيكة متعددة العرقيات، على الرغم من أن كل تلك الدول الثلاث أكثر اكتظاظاً بالسكان من رواندة. على العكس، يمكن أن تحدث

الإبادة الجماعية نتيجة أسباب غير مباشرة لا تدخل ضمنها زيادة الكثافة العددية، كما أوضحتها جهود هتلر للقضاء على اليهود والغجر أثناء الحرب العالمية الثانية، أو الإبادة الجماعية في سبعينيات القرن العشرين في كمبودية، التي تبلغ الكثافة السكانية فيها سُدس ما تبلغه في رواندة.

بدلاً من ذلك، نستنتج أن الضغط السكاني كان أحد العوامل المهمة في حدوث الإبادة الجماعية في رواندة، وأن أسوأ تصوّر تخيله مالثوس قد يتحول إلى حقيقة أحياناً، وأن رواندة ربما كانت أنموذجاً مأساوياً لذلك التصوّر. لا يمكن أن تدوم المشكلات المتأصلة المتمثلة في زيادة عدد السكان، وتأثيرات البشر في البيئة، وتغيرات المناخ إلى ما لانهاية: عاجلاً أم آجلاً، سيتم إيجاد حلول لها سواء على طريقة رواندة أو بطريقة أخرى ليست من ابتكارنا، إن لم ننجح في حلها بجهودنا. في حالة انهيار رواندة، يمكننا نسب ما جرى إلى دوافع غير حميدة؛ وأعتقد أن حوافز مشابهة كانت موجودة، دون أن نستطيع اكتشافها، في انهيارات جزيرة الفصح، ومنغريفا، والمايا التي وصفتها في الجزء 2 من هذا الكتاب. ربما تظهر حوافز مشابهة مجدداً في المستقبل، في بعض الدول الأخرى التي تخفق، مثل رواندة، في حل مشكلاتها الأساسية. ربما تظهر في رواندة نفسها مجدداً، حيث ما يزال عدد السكان اليوم يزداد بنسبة 3% كل سنة، والنساء يضعن أول مواليدهن بعمر 15 سنة، ويوجد في العائلة ما بين خمسة وثمانية أطفال، ويشعر الزائر بأنه محاط ببحر من الأطفال.

ليس لعبارة «أزمة مالثوس» صفة شخصية وهي مجردة. تخفق في استحضار التفاصيل المرعبة، الوحشية، المقزّزة للنفس لما فعله ملايين الروانديين، أو ما تعرضوا له. دعونا نمنح الكلمتين الأخيرتين لمراقب، وناجٍ. المراقب هو مجدداً جيرار برونيه:

«كان لدى كل أولئك الناس الذين لقوا حتفهم أرض، وأحياناً أبقار. وكان ينبغي أن يحصل أحد ما على تلك الأراضي والأبقار بعد موت المالكين. لم يكن ذلك حافزاً يمكن تجاهله في بلد مكتظ بالسكان».

الناجي معلم من التوتسي كان برونيه قد قابله، وقد نجا فقط لأنه كان بعيداً عن منزله عندما وصل المجرمون وقتلوا زوجه وأربعة من أولاده الخمسة:

«الناس الذين كان أولادهم يمشون حفاة إلى المدرسة قتلوا الناس الذين كانوا يستطيعون شراء الأحذية لهم».

obeikandl.com